المسائل الصوتيّة التي حكم عليها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بـ(البتّة) في كتبه المطبوعة جمع ودراسة

Audio Matters Which Ibn Jinni (392 AH) Judged Absolutely (Collecting and Study)

الباحث: محمد عناد تميم خلف الجوعاني [١]

Researcher: Muhammad Enad Tamim Khalaf [1]

E-mail: moh20h2014@uoanbar.edu.iq

أ.م. د. أسامة محمد سويلم النعيمي [٢]

Asst. Prof. Dr. Osama Mohammed Swailem Al Nuaimi [2]

E-mail: ed.osama.mohammed@uoanbar.edu.ip

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية [١][٢]

University of Anbar\ College of Education for Human Sciences [1][2]

الكلمات المفتاحية: ابن جني، البتة، الحكم، المسائل، الصوتية.

Keywords: Ibn Jini, albit, verdict, matters, sound.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن معنى البتَّة واستعمالاته عند ابن جني المتوفى (٣٩٢هـ)، وهل كان (البتَّة) يعني عنده التأبيد العام الذي لا يُخرج عنه، أم أنَّ هذا الحكم أطلقه للتأبيد الذي يراه من دون النظر إلى مذاهب غيره من العلماء من المسألة نفسها؟، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تنقسم على شقين: أمَّا الشق الأول فيتناول المسائل التي قطع على ثبوتها البتَّة، وأمّا الشق الثاني فيختصّ بالمسائل التي قطع على نفيها البتَّة. وهذا البحث مستل من أطروحة دكتوراه تتناول المسائل اللغوية التي استعمل فيها ابن جني حكم البتة، وقد تناول البحث جميع مؤلفاته المطبوعة التي أربت على خمسة وعشرين مؤلفا، مختصرا في هذا البحث على بعض المسائل الصوتية، فتناولت بعد المقدمة، وقبل الخلاصة مسألتين من المسائل التي قطع بنفيها البتَّة، وعلى صورتين: الأولى منهما: فكانت مما استعمل فيه البتّة بصورتها الأولى، أي: التأبيد والقطع بمعناه العام، وأمّا الثانية: فكانت مما استعمل فيه البتة بصورتها الثانية، أي: التأبيد والقطع الخاص برؤيته اللغوية، دون النظر إلى مذاهب غيره من العلماء.

Abstract

This study aims to reveal the meaning of (albita) and its uses when the deceased Ibn Jinni (392 AH), and was (albita) mean when the general perpetuation that does not come out of it, or that this judgment is launched when the perpetuation that he sees without regard to the doctrines of other scholars of the same issue?. The nature of this study necessitated that it be divided into two parts: the first part deals with the issues that have been completely proven, and the second part deals with the issues that have been denied at all. This research is derived from a doctoral thesis dealing with linguistic issues in which Ibn Jinni used the rule of albita, and the research dealt with all his printed compositions that were raised on twenty-five authors, abbreviated in this research on some phonetic issues, dealt with after the introduction, Before the conclusion, two of the issues that were denied at all, and in two forms: the first of them: it was what was used at all in its first form, i.e.: perpetuation and cutting in its general sense, and the second: it was what was used at all in its second form, i.e.: perpetuation and cutting of his linguistic vision and doctrine, without regard to the doctrines of other scholars.

المقدمة

الحَمْدُ لِلهِ مِلْءَ السَّـمواتِ، وَمِلْءَ الأرضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا يَشـاءُ كَمَا يَشَـاءُ، المتفضِّـلِ بإنزالِ القرآنِ هدىً للناسِ، وبيّناتٍ من الهُدى والفُرقان، والصـلاة والسـلام على سـيدِ المرسـلين، وأفضـلِ الأولين والآخرين، المبعوثِ رحمةً للعالمين، أبي القاسِـمِ محمدٍ صـلواتُ ربّي وسلامُهُ عليهِ، وعلى أهلِ بيتِهِ الأطهارِ، وصحابتهِ الأخيارِ، ما تعاقَبَ الليلُ والنهارُ، وسلَّم تسليمًا كثيرا، وبعد:

فقد اقتضـــت حكمة الله تعالى أن تكون اللغة العربية لغة القرآن الكريم، ذلك الكتاب المعجز والخاتم لكل رسـالات السـماء إلى الأرض، ولغة خير الأولين والآخرين وأكرم السـابقين واللاحقين، محمد صـلوات الله عليه وعلى سـائر النبيين والتابعين لهم بإحسـانٍ إلى يوم الدين، وحري بلغة هذا شـأنها أن تكون أوسـع اللغات مذهبًا، وأكثرها لفظًا، وأجلها إفصـاحًا وبيانًا؛ فكان لهذه اللغة براعة أودعت من مكنون سرِّها، وكان "الغرض الأسـمى من معرفة قواعد اللغة العربية هو أن النحو والصـرف يصـونان اللسـان عن الخطأ في الكلام، ويعصـمان القلم عن الزلل في الكتابة، وعلوم البلاغة تهدي إلى تفهم إعجاز القرآن، وتعين على تذوق الجمال في روائع الشـعر وبدائع النثر، وعلم العروض يُعرف به صـحيح وزن الشـعر من فاسـده، واللغة بحر يمد الكاتب بدرر الألفاظ ليصـطفي منها ما يجعل كلامه أكثر وضـوحاً وإشراقا، والأمثال كنز ثمين من تراثنا القديم ملئ فطنة وحكمة وتجربة"[١]، ليقف ذلك كلُّه، بعد الرّغبة في حفظ الدِّين بحفظ لغة كتاب ربِّ العالمين ـــ مجتمعًا ليهيئ لها غلبة غيرها من اللغات؛ بأن لفتت أنظار المفكرين والباحثين، فتجدهم مشـغوفين بها، غائصـين في بحرها، آملين اسـتخراج جواهرها، مفضـلين لها على لغاتهم؛ فكان أوفر علمائها إجادة لقواعدها وأســاليبها الأعاجمُ الَّذين تنبّؤوا لمكنونها، وارتضـــوا بلاغتها، أمثال سـيبويه، وأبي علي الفارسـي، وابن جِنّيْ، فهذا ابن جنّيْ يصـرّح قائلًا: "لو أحسـت العجم بلطف صـــناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرّقة والدِّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضـــلًا عن التقديم لها والتنويه منها"[٢]، ومن ثمّ يقول: "فإن قيل: ... لو عرفت العرب مذاهب العجم في حســن لغتها، وســداد تصــرفها وعذوبة طرائقها لم تبئ بلغتها ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها، قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضده. وذلك أنا نسأل علماء العربية مما أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعرابه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نفسه وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه،... وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال لوضوحه عند الكافة"[٣]، فلم يصرع الفاتحون أعاجم الأقطار الَّتي فتحوها وحسب، بل وصرعت لغتهم لغات هذه الأقطار أيضًا، فإن كانوا قد صرعوهم بالسّيف،

فقد صـــرعت العربية لغاتهم ببلاغة ألفاظها الدقيقة، وبيان معانيها العجيبة، فســـحرتهم بالعبارة الواضحة، والألفاظ اللائحة، فامتزجت بالأفئدة والعقول، وحظيت بسرعة التأثير والقبول.

وقد كانت "العرب أمة فصـــاحة وبلاغة تتأثر بالبيان الرفيع والجملة الوجيزة الموحية، وكانت أسواق العرب في جاهليتها قد قامت بالاصطفاء من لغات القبائل، وأخذ الشعراء والبلغاء أنفسهم بما أجمعوا على استحسانه منها حتى تنافسوا في ذلك وأصبحت هذه اللغة المصطفاة هي المتفق على التعبير بها عما يخالج النفوس من أغراض وأحاسيس"(٤)، فكانوا ينطقون بها بفطرتهم وسجيّتهم، محافظين على العربية الفصيحة بصيغها، ومفرداتها، وقواعد صرفها، ونحوها، وما إلى ذلك، بأن كانت سماعية يتداولها أبناؤها الخلَّص على سجيتهم عفو الفطرة في بواديهم وحواضرهم على صفحات الذاكرة جيلاً بعد جيل، من غير تدوين حتى بعد نزول القرآن الكريم بوقت يسير، ولكنَّ هذا الأمر ما لبث إلا أن يصـير إلى الزَّوال بعد الفتوحات الإسـلاميَّة، واختلاط فصـحاء العرب بالأعاجم من الفرس، والبيزنطيين، والأحباش، وغيرهم، ودخول كثير منهم دين الإســـلام، فكان بين اللغات من الاختلاط، والتلاقح ما أدى إلى تســرب الفســاد إلى لغة كثير من العرب، وظهر (اللحن) الَّذي بين العلماء ما يشــبه الإجماع على أنَّ ظهوره، وتفشــيه في الكلام، وزحفه إلى القرآن والحديث، هو الباعث الأول على تدوين هذه اللُّغة المسموعة.

وهنا يأتي دور علماء العربيّة وأفذاذها الذين خصّهم الله تعالى وشرّفهم بذلك، فتلطفوا في جمع اللغة وحفظها، وملاءمة ذات بينها، في عمليّة منهجيّة دقيقة، بعيدة عن السّـــذاجة الّتي استعاذ منها ابن جِنّيْ بقوله: "فالتأتّي والتلطّف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها، فأما حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هرجة فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه"(٥)، وقد بدأ منهجهم التدويني استقرائيًّا بالسماع من العرب الخلّص، ومن ثمَّ محاولة وصف الظواهر الّتي لاحظوها باستقرائهم، مرورًا بتقعيد القواعد وإرسائها، وصولًا إلى إطلاقهم الأحكام اللغوية على وفق ما تقدمها من مراحل(٦).

وموضع الحاجة من هذه المراحل: مرحلة اطلاق الحكم اللغوي، الذي عرِّف بأنَّه: "وضع الشـــيء في موضـــعه"(٧)، وكانت هذه الأحكام نتاجًا لكلام العرب المُستقرأ من نصـــوص اللغة المنتمية إلى عصر الاستشهاد، وكانت مقترنة باطراد ظاهرة معيّنة، فيتَّخذ اللغوي قوة اطِّراد هذه الظاهرة معيارًا لإطلاق حكمه؛ مما جعل الأحكام تتســـم بنوع من الثبات، ومن هذه الأحكام ما ذكره ابنُ هشـــام، بقوله: "اعلم أنهم يســتعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطَّرداً، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشـــياء ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل"(٨)، وهذا التصـــنيف "يبدأ من نقطة الانتهاء من جمع المادة المرويّة؛ فبعد جمع المادة تصنَّف تصنيفًا إحصائيًّا، أوَّلها المطَّرد، ثمَّ القليل، والنادر، والشاذ"(٩)، فأطلقت هذه المصطلحات

لوصف المرويات، أو "بعبارة أدق: لكميّة النصوص المستقرأة"[١٠]، والكلام عن الأحكام وتفريعاتها وأنواعها يطول، ويضيق المقام عن حصره، لكنَّ التساؤل الّذي يُستخلص من ذلك كلِّه أين حكم (البتَّة) من بين هذه الأحكام، ولم لا يكاد يكون له ذكر في الدِّراسات الّتي تناولت الأحكام الّتي استعملها القدماء؟، فحكم البتَّة شأنه شأن غيره من الأحكام اللغويّة الَّتي أطلقها العلماء، بدءًا من سيبويه الّذي أطلقه في كتابه ثلاثين مرَّة، مرورًا بالمبرد الّذي استعمله في ستة عشر موضعًا، وابن السراج في سبعة وعشرين موضعًا، وصولًا الى ابن جِنّيْ الَّذي لم يُكثر أحد من العلماء كثرته في اطلاق هذا الحكم واستعماله؛ فقد أطلقه في ثلاثمئة وثمانية وثمانين موضعًا في كتبه المطبوعة فقط؛ ممّا جعله الأنسب لهذه الدراسة، والمستهدف منها، فقد بان بذلك أنَّ كتب القدامى لم تخلُ من ذكره، لكنَّ أحد من الدارسين المحدثين لم يتنبه إليه ليتناوله بالدِّراسة شأنه شأن غيره من الأحكام الّتي تمّ الوقوف عليها وبيان ماهيّتها، وهذا ما منَّ الله تعالى به عليّ بأن وفقني إليه في محاولة لإضافته إلى مجموع الأحكام اللغوية المستعملة، وبيانه، والكشف عن معناه العام، ومعناه واستعماله عند ابن جني، ومدى استقراره عنده، وهو الهدف الرئيس للبحث.

ويكفي لبيان أهميّة هذه الدراسة ذكر أنَّها ستتناول صدر المجدِّدين في الميدان اللغوي ابن جني الموصلي الَّذي صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، وحاز علم المتقدمين من نحاة البلدين؛ فكان في دراسته وقوفًا على خلاصة ما توصل إليه المتقدمون، والكشف عمّا أضافه بعبقريته على ذلك، وينضاف إلى هذه الأهميّة أهميّة أخرى تتلخص في تناول مؤلَّفات موسوعيّة اشتملت على جميع علوم العربيّة من صوت، ودلالة، ونحو، وتصريف، واشتقاق، وعروض، وقوافٍ، فهذه الدراسة الموسوعيّة لم تكن لتتحقق عند دراسة هذا الموضوع عند عالم غير أبي الفتح الموصلي، وينضاف إلى ذلك كلِّه تنبيه الدارسين إلى هذا الحكم؛ لتتوجه المزيد من الدِّراسات إلى تناوله والكشف عنه عند علماء آخرين، كالشاطبي الّذي استعمله في أكثر من مئة وتسعين موضعًا في مقاصده، وأبي حيّان الّذي ذكره في أكثر من خمسة وستين موضعًا في التذييل، وابن يعيش الّذي أطلقه أكثر من ستين مرّة في شرحه على المفصّل، وغيرهم من العلماء الّذين أكثروا من اطلاقه.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن معنى البتَّة واستعمالاته عند ابن جني، وقد عرضت فيه بعض المسائل الصوتيّة التي قطع بنفيها البتَّةَ، على قدر ما يسمح به المقام، والّتي تلخصت بمسألتين: المسألة الأولى: (الكسرة والضمة لا تقعان قبل الألف البتّة)، والمسألة الثانية: (الحركة لا تحدث مع الحرف، ولا قبله البتة)، وعلى مبحثين، على النحو الآتي:

المبحث الأول: (الكسرة، والضمة)، لا تقعان قبل الألف البتّة .

لقد اختلف القدامى من علماء العربية في مسألة الأصالة بين حروف المدّ واللين والحركات على مذاهب ثلاثة، بينها القلقشندي، بقوله: "ثم الذي عليه أكثر النّحاة أن الحركات الثلاث مأخوذة من حروف المدّ واللين وهي الألف، والواو، والياء، اعتمادًا على أن الحروف قبل الحركات، والثاني مأخوذ من الأوّل، فالفتحة مأخوذة من الألف... وذهب بعض النّحاة إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث، الألف من الفتحة، والواو من الضمة، والياء من الكسرة اعتمادا على أن الحركات قبل الحروف، بدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل عن الفرع: لدلالة الأصل على فرعه، وذهب آخرون إلى أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، اعتمادا على أن أحدهما لم يسبق الآخر، وصححه بعض النّحاة"(١١).

ومذهب ابن جني من هذا الخلاف ظاهر بيّن في قوله: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة،... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متي أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين عمر، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت عامر، وكذلك كسرة عين عنب، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك عينب، وكذلك ضمة عين عمر، لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوا ساكنة، وذلك قولك عومر، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها، لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"(١٢)، بتأكيده على أنّ الحركات هي الأصل، وهي الأول التي نشأت عنها حروف المدّ واللين؛ بـ(الإشباع)، كالأمثلة التي ساقها لبيان هذه الرؤية، أو بـ(المطل)؛ حيث عنون أحد أبواب خصائصه بـ (باب في مطل الحركات)، قال فيه: "وإذا فعلت العرب ذلك ـ مطلتْ الحركة ـ أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو"(١٣)، وكلا المصطلحين يعبران عن هذه الرؤية، التي تتلخّص في أنّ الحركات هي الأول لهذه الحروف؛ لأنّ كلًّا من (الألف، والواو، والياء)، لا يعدو أنْ يكون مطلًا لها، أو إشباعًا، وأنّ الفرق بينهما لا يعدو أن يكون بالكميّة.

ومما لا بدّ من الإشارة اليه هنا أنّ علم الصوت الحديث قد جاء موافقًا لما عليه ابن جني في هذه الرؤية، يقول إبراهيم أنيس بعد أن أورد نصّ ابن جني سابق الذكر: "هذا ما رواه ابن جني، ومنه نرى أنّ بعض القدماء قد أحسّ كما يحسّ المحدثون بأن الفرق بين الفتحة وما يسمى

بألف المدّ لا يعدوا أنْ يكون فرقًا في الكميّة. وكذلك الفرق بين ياء المدّ وواو المدّ إذا قورنتا على الترتيب بالكسـرة والضـمة، ليس إلا فرقًا في الكميّة، فما يسـمى بألف المدّ هي في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسـمى بياء المدّ، ليسـت إلا كسـرة طويلة، وكذلك واو المدّ تعدّ من الناحية الصّـوتية ضـمة طويلة؛ فكيفية النطق بالفتحة، وموضـع اللسـان معها يماثل كلّ المماثلة كيفية النطق بما يسمى ألف المدّ، مع ملاحظة فرق الكميّة بينهما"(١٤).

لكن هذه الموافقة لهذه الرؤية قد تتحول الى مخالفة حين يُسـتنتج من هذه الرؤية تسـاؤل مهم، مقتضـــاه: (هل تعدّ حروف المدّ واللين بديلًا عن الحركات الممطولة فتنوب عنها؛ ليخلو اللفظ قبلها من الحركات الصـغيرة، أم تكون حروفًا مسـتقلة ناشـئة عن إشـباع الحركات، مع بقاء الحركات الصغيرة على الحروف السابقة لها؟).

وتحدث المفارقة فعلًا بين رؤية القدامى والمحدثين، فيما إذا كانت الحروف التي نشـــأت عن مطل الحركات قد نابت عن الحركات في اللفظ فلا يوجد غيرها، أم أنّها مســـتقلة عنها، وأنّ الحركات الصـــغيرة موجودة في اللفظ قبلها، فهذا هو إبراهيم أنيس الذي وافق القدامى في شـــقّ المسألة الأوّل، يقف في شقّها الثاني ليصف جهابذة اللغة القدامى بأنّهم قد ضلوا الطريق السويّ بقوله: "ولكنّ القدماء قد ضـــلّوا الطريق السّـوي حين ظنوا أنّ هناك حركات قصـــيرة قبل حروف المدّ، فقالوا مثلًا إنّ هناك فتحة على التاء في (كتاب)، وكســـرة تحت الرّاء في (كريم)، وضـــمة فوق القاف في (يقول)!!، والحقيقة أنّ هذه الحركات القصـــيرة لا وجود لها في تلك المواضـــع، فالتاء في (كتاب) محركة بألف المدّ وحدها، والرّاء في (كريم) محركة بياء المدّ وحدها، والقاف في (يقول) محركة بواو المدّ وحدها، ويظهر أنّ الكتابة العربية في صـــورتها المألوفة من وضـــع فتحة على التاء في (كتاب)، وكســـرة تحت الرّاء في (كريم)، وضـــمة فوق القاف في (يقول) قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضـع"(١٥)، فقد أنكر وجود حركات صـــغيرة قبل حروف المدّ؛ خروجًا على ما قرّره علماء العربية القدامى، وهو رأي كثيرٍ من المحدثين أيضًا(١٦).

وفي حقيقة الأمر لا يستطيع أحدٌ إنكار فضل علماء العربية القدامى في رصد الظواهر اللغوية ووصـــفها، أو التقليل من شـــأن الأحكام التي أطلقوها، أو القواعد التي قعّدوها، وعلى مســـتويات اللغة جميعها، فهي الثوابت في التركيب اللغوي العربي إن صـــحّ التعبير، بدءًا من سيبويه صاحب أقدم وثيقة لغوية ظهرت؛ لتكون منهلًا لكل من خطّ بقلم في الدراسات اللغوية إلى يومنا هذا، وغيرها من كتب الأقدمين التي حوت في بطونها جهودًا لا يســتطيع أحد أنْ يقلل من أهميتها، فإن كانت الأجهزة الحديثة قد أظهرت لعلمائها شـــيئًا زائدًا على ما نصّ عليه القدامى فينبغي التلطّف في عرضـــه ومناقشـــته؛ لأنّه لا يعدوا أنْ يكون مجرد إضـــافات لما توصـــل إليه

القدامى من علماء العربية الذين اعتمدوا الذائقة العربية الأصيلة في الوصول الى أحكامهم السليمة، كالتي وصل اليها سيبويه، وابن جني، وغيرهما، في مجال علم الأصوات ومخارجه؛ لتكون مرتكزًا يعتمد عليه علماء الصوت الحديث، منبهرين من دقّة أحكامهم التي لا تزال أجهزتهم السمعية الحديثة تكتشفها وتبرهن عنها.

إذن: لم تختلف رؤية المحدثين والقدامى، في أنّ حروف المدّ إشباعٌ للحركات الثلاث، فلا تختلفان في أنّهما أصوات، غير أنّ منهما صوتًا أعظم من صوت، قال ابن يعيش: "وقد كان المتقدّمون يسمّون الفتحة الألفَ الصغيرةَ، والضمّة الواو الصغيرة؛ والكسرة الياء الصغيرة؛ لأنّ الحركات والحروفَ أصواتٌ، وإنّما رأى النحويون صوتًا أعظمَ من صوت، فسمّوا العظيمَ حرفًا، والضعيفَ حركةً، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا"(١٧)، ولكن الخلاف وقع في إنكار المحدثين وجود حركات صغيرة قبل حروف المدّ، وهو خلاف طويل متشعب، يضيق المقام عن استيفائه؛ لذلك اكتفيت بالإشارة الى وجوده، بانيًا المسألة على مذهب القدامى القائل بوجود حركات صغيرة قبل حروف المدّ، مجانسة لها.

وبالعودة الى موضع الحاجة من هذه المسألة، فقد سبق ذكر أنّ ابن جني كان يذهب الى أنّ حروف المد في حقيقتها إشباعٌ أو مطلٌ للحركات الثلاثة، وأنّ هذه الحروف مستقلةٌ عن الحركات؛ لأنّ اللفظ لا يخلو من وجود حركات صغيرة مجانسة لها ــ غالبًا ــ قبلها، ومذهبه هذا صريحٌ بيّنٌ؛ لأنّه قد استدل لإثبات أنّ حروف المدّ واللين في حقيقتها إشباعٌ لهذه الحركات؛ باختلاف اللفظ استثقالًا أو خفّةً بتغيّر نوع الحركة الصغيرة قبل هذه الحروف، حيث قال: "ويزيد ذلك وضوحًا لك، أن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها، بعد أي الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوا في اللفظ، ولا استكراها، سواكن كن الحروف أو متحركة، وذلك نحو اللام من سلم وسلم وسلمى، وكذلك العين من سَعِد وسُعِد وسِعلاة وسُعاد وسَعيد وسُعود، فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازمًا، فليس ذلك شيئًا راجعًا إلى الحروف وإنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، ولو ريم أن يؤتى بكسرة أو ضمة قبل الألف لم يُستطع ذلك البتة وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"(١٨)، فقد جعل من الحركات الثلاث أنفسها دليلًا على أنّ حروف المدّ إشباعًا لها، وأنّ الحركات هي الأول لهذه الحروف، وهو دليلٌ ـ في حقيقته ـ صوتيّ؛ لأنّ نبوَّ اللفظ أو استكراهه لا يتحصّل إلا إذا أتبِعتِ الحركات واحدًا من حروف المدّ الثلاث، وأمّا بخصوص حروف المعجم المتبقيّة فلا إشكال يعرض، ولا استكراه يدفع، ولا نبوّ يلاحظ، سواكن كنّ أم متحركات، فلو أُخِذَ حرفَ (الدال)، على سبيل التطبيق فقيل: (أَسَدٌ، أُسْدٌ، مسجِدٌ، آسُدٌ) لما وجد استكراهًا في لفظٍ منها،

سواءٌ أكان ذلك بالحركات الثلاث قبل الدال أو بالسكون، والأمر نفسه ـ عدم الاستكراه ـ مع بقيّة حروف المعجم غير الثلاثة المُشبَّعة من الحركات، كما أنّه جعل التأثير الصوتي بين الحركات وحروف المدّ معيارًا حاكمًا؛ لإثبات رؤيته المنطرحة أوّل المسألة، فمحال أنْ يكون لأيّ من حروف المعجم . غير حروف المدّ . علاقة أصالة مع الحركات في العربية؛ لعدم تأثر غير الثلاثة صوتيًّا بتغيّر الحركة قبلها، أو اختلاف حالها استخفافًا أو استثقالًا بين الحركة والسكون، والذي استدل به واضح بيّن.

وقد أشار في نصّه السابق الى مسألة مهمة لابدّ من التنبه إليها وهي: استكراه العرب الخروج من ثقيل إلى أثقل منه، كنحو استكراههم الخروج من الكسرة الى الضمة[١٩]، قال الرضي: "والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس؛ لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأتِ فِعُلٌ، لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحِبُكِ إن ثبت"[٢٠]، بتأكيده على وجوب الفصل بين الضربين المستثقلين؛ لأنّ استكراههم الخروج من الكسرة الى الضمة لا يرجع الى طبيعة الحروف التي كُسِرتْ أو ضُمتْ، إنما يرجع الى طبيعة الحركات أنفسها دون النظر الى طبيعة الحرف . السابق . المحرك بالكسر، أو طبيعة الحرف . اللاحق . المحرك بالضمّ.

وأمّا بخصوص حروف المدّ فإنّ الاستثقال الذي قد يطرأ أو النبوّ الذي قد يعرض راجعٌ الى طبيعة هذه الحروف؛ لشدّة التأثر بين (الألف، والياء والواو) وبين الحركات، فتجد بعض الحركات تناسب حرفًا منها، ونفسها تستثقل مع الحرف الآخر، وهو ظاهرٌ نصّ عليه ابن جني في كثيرٍ من المواضع؛ فقد أكّد في نصّه السابق على أنّ الألف لا تُسبق بضم أو كسرٍ البتّة، فقال: "وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة"[٢١]؛ وعلة ذلك كما يقول النحاة: أنّ "الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا"[٢٢]، وهي العلة نفسها التي استند اليها في تفسير امتناع اجتماع الألفين، حيث قال: "وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة وإذا كان ما قبل الثانية ساكنًا كان ذلك نقضًا في الشرط لا محالة"[٢٣]، وامتناع أن تُسبق الألف بكسرة أو ضمّة البتّة أمرٌ راجع الى الحسّ الذي يأبى ذلك، وطبيعة النطق التي أبت إلا أنْ تُسبقَ الألف بالفتحة، قال ابن الأثير الجزري: "ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا؛ لتعذّر النّطق"[٢٤]، وهذا راجعٌ إلى طبيعة الألف لا إلى طبيعة الفتحة؛ وفي ذلك دليلٌ على أنّ الألف إشباعٌ لهذه الفتحة التي لازمتها البتّة، أو كما عبّر به أبو الفتح.

وكذلك التأثير الصوتي بخصوص أختيها الياء، والواو الذي يختلف باختلاف نوع الحركة على الحرف الذي يسبقهنّ، والذي يكون أخفّ منه مع الألف، فقال: "وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة، لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا

تجدها مع الحروف الصحاح"[٢٥]، بتأكيده على وجود التأثير بين اختلاف الحركة وبين الواو، أو الياء، لكنّ أثرهما أخفّ على الطبع من أثر الألف؛ لحكمه على تغيّر الحركة قبل الألف بالممتنع البتّة، وحكمه على وقوع الضمة قبل الياء، ووقوع الكسرة قبل الواو بالمُتجشَّم الذي فيه كلفة ومشقة؛ لأنّهم قد هربوا من مثله إلى القلب، قال ابن يعيشٍ: "فإن قيل: ولِمَ كان إذا سكنت الياء وانضمّ ما قبلها تُقلب واوًا، وإذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تقلب ياء، قيل: لشَبَههما بالألف، وذلك أن الواو، والياء إذا سكنتا، وكان ما قبل كلّ واحدة منهما حركة من جنسهما، كانتا مدّتَيْن كالألف، وكما أن الألف منقلبة إذا انكسر ما قبلها، أو انضمّ في نحو: "ضُوَيْرِب"، و"مَفاتِيحَ"، كذلك انقلبت الواو والياء إذ قد أشبهتهما، إلَّا أن النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلًا كاستحالةِ ذلك مع الألف، وإنما ذلك مستثقل، وكذلك النطقُ بالضمّة قبل الياء الساكنة"[٢٦]؛ ليكون الأثر الصوتي، الذي يتلخّص بالتعذّر مع (الألف)، والكلفة أو المشقّة مع (الياء، والواو) دليلًا على وجود ارتباط بين هذه الحروف وبين الحركات، لخصّه ابن جني بأنّه ارتباط بعض بكلّ، أو ارتباط أوَلٌ بثوانٍ، هذا والله أعلم.

المبحث الثاني: الحركة لا تحدث مع الحرف، ولا قبله البتة .

قال أبو الفتح في باب محلّ الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها: "أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله"[٢٧]، فقد تناول في هذه المسألة جانبًا مهمًّا من جوانب العربية، كما قد عهدناه عنه من طرحه لأبواب ومسائل دقيقة لم يعرض لها غيره، وإن عرضت فليست في سعة استدلالات، وبعد تفصيل ما يذكره هو؛ لأنّ عقليته الفذة بينت له بعض الذي قد يخفى على من سبقه، أو ظنّ من سبقه أنها بديهية لا تحتاج طول نظر ؛فذكروها ضمنًا دون إفراد وتفصيل، ومن ذلك مسألة السبق بين الحرف والحركة في الحدوث، قال عنها أبو علي الفارسي: "وسبب هذا الخلاف لُطف الأمر وغموض الحال، فإذا كان هذا أمر يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفًا، وبالتوقف فيه لبسًا"[٢٨]، ثمّ بيّن أنّ في ذلك مذاهب ثلاثة، قال في سر الصناعة: "واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله أو معه أو بعده . فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك أن الحرف كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده، وأيضًا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا ألا ترى أنك تقول قطع فتدغم الطاء الأولى في الثانية ولو كانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية لأن الحركة على هذه المقدمة مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية

بينها وبين الأولى وإذا حجز بين الحرفين حركة بطل الإدغام فجواز الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها"[٢٩].

فبدأ بعرض المذهب الأول، الذي يرى أصحابه أن الحركة قد حدثت قبل حدوث الحرف، فذكر في ردّه جملة من الأمور فصلها في مؤلفيه الخصائص وسر الصناعة منها:

– إنّ الحركة تحتاج إلى الحرف؛ لأنّه محل العرض الذي تعرض فيه فهي محتاجة إليه، فلما كانت محتاجة إليه استحال وجودها قبله، وهو دليل عقلي ساقه لتقوية حكمه[٣٠]، وكذلك شددت ومددت، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله أو معه أو بعده. فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام، ألا ترى أن الحرف المحرَّك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزًا بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر[٣١].

– ومن الأدلة التي أبطل بها كون الحركة حادثة قبل الحرف، قوله في ميزان وميعاد: "فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم؛ لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تلِ الواو، فكان يجب أن يقال: موزان وموعاد، وذلك أنك إنما تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلها، وإذا لم تلها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما"[٣٢]، فهذا دليل قاطع مما أورده في بطلان كون الصائت حادث في الرتبة قبل الصامت؛ لأنّه لو كان كذلك لما جذبت الكسرة في نحو: (مِوْعادٌ، ومِوْزانٌ، ومِوْقاتٌ) الواو إلى جنسها ولما غلبتها؛ بسبب الصامت الذي حجز بينهما على حد زعمهم، قال الثمانيني: "فمثال الفاء قولهم: ميعادٌ، وميزانٌ، وميقاتٌ، وأصله: مِوْعادٌ؛ لأنّه مِفعالٌ من الوعد، أو مِوْزانٌ؛ لأنّه مِفعالٌ من الوزن، ومِوْقاتٌ؛ لأنّه مِفعالٌ من الوقت. فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه فغلبت عليه الكسرة، يدلّك على أنّ الكسرة غلبت على الواو السّاكنة أنّ الكسرة إذا زالت عادت الواو إلى حركتها قالوا: مُوَيْعِيدٌ ومُوَيْزِينٌ ومَوازينُ ومُوَيْقِيتٌ ومواقيتُ"[٣٣].

– ومن أدلته أيضا قوله: "لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلًا ألا ترى أنك تقول قطع فتدغم الطاء الأولى في الثانية ولو كانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها لكانت حاجزة بين الطاء الأولى وبين الطاء الثانية ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى في الثانية لأن الحركة على هذه المقدمة مرتبتها أن تكون قبل الطاء الثانية بينها وبين الأولى وإذا حجز بين الحرفين حركة بطل الإدغام فجواز الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها"[٣٤]، "فلو كانت قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام؛ لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين، وهذا واضح"[٣٥]، فقد أبطل بهذه الأدلة كون الحركة حادثة في الرتبة قبل الحرف، ثم نجده بعد أن أبطل مذهبهم يسوق لنا دليلًا قد يقوي هذا المذهب بقوله:

"ومما يقوّي عندي قول من قال: إن الحركة تحدث قبل الحرف، إجماع النحويين على قولهم: إن الواو في يعدو ويزن ونحو ذلك، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. يعنون: في يوعد ويوزن ونحوه "لو خرج على أصله". فقولهم: بين ياء وكسرة يدلُّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين، وفي يوزن بين فتحة وزاي. فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو: يوعد، عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها. فتأمَّل ذلك"(٣٦).

فقد أورد دليلًا واحدًا قد يقوي مذهبهم هذا لكنه عاد ليبطله من وجهين، فقال: "وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه، فإنه لا يلزم من موضعين: أحدهما أنه لا يجب أن تكون فيه دلالة على اعتقاد القوم فيما نسبه هذا السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه، ألا ترى أنَّ مَنْ يقول: إن الحركة تحدث بعد الحرف(٣٧)، ومن يقول: إنها تحدث مع الحرف(٣٨)، قد أطلقوا جميعًا هذا القول الذي هو قولهم: إن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم، لكانوا مناقضين، وموافقين لمخالفهم، وهم لا يعلمون، وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم ولا يظن بهم، فإذا كان كذلك علمت أن غرض القوم فيه ليس ما قدّرته ولا ما تصوّرته، وإنما هو أن قبلها ياء وبعدها كسرة، وهما مستثقلتان، فأمَّا أن تماسّا الواو وتباشراها على ما فرضته وادعيته فلا، وهذا كثير في الكلام والاستعمال...، وأما الآخر فإن أكثر ما في هذا أن يكون حقيقة عند القوم، وأن يكونوا مريديه ومعتقديه، ولو أرادوه واعتقدوه وذهبوا إليه لما كان دليلًا على موضع الخلاف، وذلك أن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنة ولا قديم ملة، ألا ترى أنَّ إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كل واحد منهم إنما يرُدُّك ويرجع بك فيه إلى "التأمل والطبع" لا إلى التبعية والشرع، هذا لو كان لا بُدَّ من أن يكونوا قد أرادوا ما عزاه السائل إليهم واعتقده لهم"(٣٩).

وبعد أن أبطل المذهب الذي يزعم أصحابه أنّ الحركة حادثة قبل الحرف بقي أن يبطل المذهب الآخر؛ لينتصر لمذهب سيبويه، فتابع قائلًا: "فإذا بطل أن تكون الحركة حادثة قبل الحرف المتحرّك بها من حيث أرينا، وعلى ما أوضحنا وشرحنا، بقي سوى مذهب سيبويه أن يظن بها أنها تحدث مع الحرف نفسه لا قبله ولا بعده، وإذا فسد هذا لم يبق إلا ما ذهب إليه سيبويه، والذي يُفسِد كونها حادثة مع الحرف البتَّة هو أنا لو أمرنا مذكرًا من الطيّ، ثم أتبعناه أمرًا آخر له من الوجل من غير حرف عطف، لا بل بمجيء الثاني تابعًا للأول البتة، لقلنا: اطوايجل. والأصل فيه: أطو أوجل، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فلولا أن كسرة واو أطو في الرتبة بعدها، لما قلبت ياء واو أوجل"(٤٠).

وقبل عرض الأدلة التي ســاقها لإبطال مذهب الحركة حادثة مع حدوث الحرف، لا قبله ولا بعده، لا بد من الوقوف قليلًا عند أصحاب هذا المذهب وبيان استدلالاتهم؛ ولا سيما وهم من أفذاذ علماء العربية، وأبرزهم أبو علي الفارسي وأبو حيان وأبو البقاء العكبري، فيعد الفارسي من أنصــار هذا المذهب فقد نقل عنه ابن جني مذهبه هذا بقوله: "واسـتدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف، بأن النون الســاكنة إذا تحركت زال عن الخياشـيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمري اســتدلال قوي"(٤١)، فنجد أنّ أبا الفتح هنا قد ارتضى مذهب شيخه الفارسي ووصف استدلاله بالقوي، لكنه عاد في الخصــائص الذي يمثل ذروة علمه ومنتهى عقليته التي وصــل إليها ليرد قول الفارســي منتصرًا لمذهب سيبويه بقوله: "كذا قال – رحمه الله – ورأيته معنيًّا بهذا الدليل، وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له، وذلك "أنه لا ينكر" أن يؤثِّر الشـيء فيما قبله من قبل وجوده؛ لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد. وذلك كثير. فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميمًا في اللفظ، وذلك نحو: عمبر وشـمباء في عنبر وشـنباء، فكما لا يشـك في أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم، بل إذا كانت الباء أبعد من النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثَّرت على بُعْدها ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب إليها وأشدَّ التباسًا بها، أولى بأن تجذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم. وهذا كما تراه واضــحًا، ومما غُيِّر متقدمًا لتوقّع ما يرد من بعده متأخرًا ضــمَّهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها؛ نحو: اقُتل، ادخل، اُستضعف، اخُرج، اُستخرج"(٤٢).

ومن أصــحاب هذا المذهب أبو البقاء العكبري إذ قال: "وَالْحَرَكَة مَعَ الْحَرْف لَا بعده وَلَا قبلـه وَقَـالَ قومٌ مِنْهُم ابْن جني هِيَ بعـده وَالـدَّلِيـل على الأوَّل من وَجْهَيْن: أَحـدهمَـا أَن الْحَرْف يُوصـف بالحركة فَكَانَت مَعَه كالمدَّ والجهر والشـدَّة وَنَحْو ذَلِك وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لأنَّ صـفة الشَّـيْء كالعرض وَالصّفة العرضـية لَا تتقدَّم الْمَوْصُوف وَلَا تتأخر عَنهُ إِذْ فِي ذَلِك قيامُها بِنَفسِهَا، وَالثَّانِي أَنَّ الْحَرَكَـة لَو لم تكن مَعَ الْحَرْف لم تقلـب الْألف إِذا حرَّكتهـا همزَة وَلم تخرج النُّون من طرف اللِّسَــان إِذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشــوم وَفِي الْعُدُول عَن ذَلِك دَلِيل على أَن الْحَرَكَة مَعهَا"(٤٣)، وأبو حيان بقوله: "والحركة مع الحرف، لا قبله ولا بعده؛ لأن الحرف يوصــف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، إنما توجد معه؛ إ لا تقوم نفســها، ولأن حروف العلة تنقلب إلي غيرها لتحركها، فلو كانت بعدها لم تقلب، ولم تنقلب الألف همزة عند التحرك، ولأنه إن لم تكن الحركة على الحرف كان عاريًا منها، فكان ساكنًا، حتى أنَّه لو كان ما قبله ساكنًا لزم التقاء الساكنين من غير تحريك"(٤٤).

أمّا الأدلة التي ساقها أبو الفتح لإبطال هذا المذهب فتتلخص في قوله: إنّ الذي يُفسِد كون الحركة حادثة مع الحرف البتَّة هو أنا لو أمرنا مذكرًا من الطيّ، ثم أتبعناه أمرًا آخر له من الوجل من غير حرف عطف، لا بل بمجيء الثاني تابعًا للأول البتة، لقلنا: (اطوايجل)، والأصل فيه: اطو اوجل، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من (الوجل) ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فلولا أن كسرة واو "اطو" في الرتبة بعدها، لما قلبت ياء واو "اوجل [٤٥].

وأكاد لا أجد تفسيرًا وافيًا ولا شرحًا شافيًا للعبارة السابقة التي أوردها ليبطل بها مجموع المذهبين عدا مذهب سيبويه أبلغ من تفسيره لها بنفسه، فاكتفيت من ذلك بإيراد استدلاله الفصل كما قرره بقوله: "وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت، فتجتذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو الياء، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضًا الواو، وهي وفق الواو الثانية لفظًا وحسًّا، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى؛ لأنه يروم أن يثبتهما جميعًا في زمان واحد، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتًا وأقوى جرسًا من الحركة، فإذا لم يقل لك: إنها أقوى من الكسرة التي فيها، فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها. فإذا كان كذلك لزم ألا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها؛ لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو "الثانية الواو" الأولى الموافقة للفظ الثانية، فإذا تأدَّى الأمر في المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو. وإذا كان كذلك لم تجد أمرًا تقلب له الواو الثانية ياء، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من "اطو اوجل" صحيحة غير معتلة، لترافع ما قبلها من الواو والكسرة وأحكامهما؛ وتكافؤهما فيما ذكرنا. لا، بل دلَّ قلب الواو الثانية من "اطو اوجل" ياء حتى صارت "اطو ايجل" على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة. فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث "مع الحرف وقول من ذهب إلى أنها تحدث" قبله؛ ألا تراها لو كانت الكسرة في باب "اطو" قبل الواو لكانت الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضًا حاجزة بينهما – على ما قدمنا، فإذا بطل هذان ثبت قول صاحب الكتاب، وسقطت عنه فضول المقال"[٤٦]، فأمر المذكر من الطي (اطوِ) وأمره من الوجل (اوجل)، فلو أمرنا أحدًا بمجموع الأمرين من دون عطف بل بالتتابع البتة لقلنا: (اطوِ يجل) وفي هذا من الرد على غير مذهب سيبويه من مجموع المذهبين ما هو كافٍ.

أما من قال بحدوث الحركة في الرتبة قبل الحرف، فلو كان ذلك صحيحًا لما قلبت الواو من (اوجل) ياءً؛ لأنّ الواو من (اطوِ) قد حجزت بينها وبين الكسرة السابقة لها، فلما قلبت ياء دلّ ذلك على بطلان ما ذهبوا اليه وأنّ الحركة قد وقعت بعد الواو من (اطوِ) فباشرت بذلك الواو الثانية من (اوجل) فقلبتها ياءً، وفيه دليل على صحة مذهب سيبويه أيضًا.

وأما من قال بحدوث الحركة مع حدوث الحرف، فلو كان ذلك صحيحًا لامتنع قلب الواو من (اوجل) ياءً أيضًا؛ لأنّ قبلها واو وكسرة من (اطوِ) الي تسبقها وكل من الحرف والحركة في الرتبة قبلها على حد سواء، ولا يخفى على أحدٍ أنّ الحرف أوفى صوتًا وأقوى جرسًا من الحركة، فلا شك في أنّ الواو من (اطوِ) سيغلب الحركة ويؤثر في اللفظ، فاذا كان كذلك فلا يمكن أن تنقلب الواو من (اوجل) ياءً؛ لأنّ الواو التي قبلها المساوية للكسرة في الرتبة قد غلبت الكسرة فمنعتها من التأثير فيها، فلما لم يحدث كل ذلك، وانقلبت الواو ياءً دل ذلك على بطلان هذا المذهب أيضًا، وأيضًا فيه دليل على صحة مذهب سيبويه.

فإذا فسد كلٌ من المذهبين لم يبق إلا المذهب الثالث وهو ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الحركة في الرتبة حادثة بعد الحرف البتة، وهو المذهب الراجح منها؛ لأنّ كل دليل ساقه أبو الفتح على بطلان غيره من المذهبين يصلح دليلًا له يقويه ويرجحه، وزيادة على كل ما سبق قال أبو الفتح عنه: "فمِمَّا يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: الملل والضعف والمشش؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما، نحو: الملال والضفاف والمشاش، وهذا مفهوم"(٤٧).

ثم اختتم حديثه بقوله: "وقد كنا قلنا فيه قديمًا قولًا آخر مستقيمًا، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفًا آخر فينشآن معًا في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد؛ لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل، ولا يجوز أن يتصوّر أن حرفًا من الحروف حدث بعضه مضامًّا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف، لا في زمان واحد ولا في زمانين، فهذا يفسد قول من قال: إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضًا، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلّا بعد الحرف المحرّك بتلك الحركة، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو: ضارب، ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو: ضارب وقائم، ونحو ذلك، وكذلك القول في الكسرة والياء، والضمة والواو إذا تبعتاهما. وهذا تناهٍ في البيان، والبروز إلى حكم العيان. فاعرفه. وفي بعض ما أوردناه "من هذا" كافٍ بمشيئة الله"(٤٨).

أما أصحاب المذهب القائل بأنّ الحركة حادثة مع الحرف لا قبله ولا بعده فنجدهم يوردون أجوبة على استدلالات أبي الفتح محاولين ابطالها، قال أبو حيان: "وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن الحركة بعد الحرف؛ لأن الحرف المتحرك لم يدغم في مثله، وذلك لحيلولة، ولا حائل إلا الحركة، ولأنك إذا أشبعت الحركة تولد منها حرف، والحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له

شـــركة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده. والجواب عن الأول أن عدم الإدغام تارة يكون للحاجز، وتارة يكون للتحصـــن بالحركة، فلا تكون على عدمه الحيلولة خاصـــة، وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصـــف بالحركة المجانســـة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشـــرط الإشـــباع؛ لأن الحروف كالموصـــوفات، وهي الجواهر، والحركات كالأعراض، والأعراض لا تنشـــئ الجواهر"[٤٩]، وقال أبو البقاء: "واحتجَّ من قَالَ هِيَ بعد الْحَرْف بِوَجْهَيْنِ: أحدُهما أنَّك لَمَّا لمْ تُدْغَم الْحَرْف المتحرك فِيمَا بعده نَحْو (طلل) دلّ على أَن بَينهمَا حاجزاً وَلَيْسَ إلاَّ الْحَرَكَة. وَالثَّانِي أنَّك إِذا أشـبعت الْحَرَكَة نَشـأ مِنْهَا حرف والحرف لَا ينشـأ مِنْهُ حرف آخر فَكَذَلِك مَا قاربه. وَالْجَوَاب عَن الأوَّل أنَّ الْإِدْغَام امْتنع لتحصـــنُّ الأوَّل بتحرُّكه لَا لحاجز بينهما كما يتحصَّـــن بحركته عَن الْقلب نَحْو (عوض)، وَالْجَوَاب عَن الثَّانِي من وَجْهَيْن: أَحدهمَا أنَّ حُدُوث الْحَرْف عَن الْحَرَكَة كَانَ لأنَّها تجانس الْحَرْف الْحَادِث فهي شَـــرط لحدوثه وَلَيْسَـت بَعْضًـا لَهُ وَلِهَذَا إِذا حُذف الْحَرْف بقيت الْحَرَكَة بِحَالِهَا وَلَو كَانَ الْحَادِث تَمامًا للحركة لم تبْق الْحَرَكَة وَمن سـمَّى الْحَرَكَة بعض الْحَرْف أَو حرفًا صَـغِيرًا فقد تجوّز وَلِهَذَا لَا يصـحُّ النُّطْق بالحركة وَحدهَا، والثاني لَو قدَّرنا أنَّ الْحَرَكَة بعض الْحَرْف الْحَادِث لم يمْتَنع أَن يقارن الْحَرْف الأوَّل كَمَا أنَّه ينْطق بالحرف المشـــدَّد حرفًا وَاحِدًا وَإِن كَانَا حرفين فِي التَّحْقِيق إلاَّ أنَّ الأوَّل لَمَّا ضعف عَن الثَّانِي أمكن أَن يصاحبه وَالْحَرَكَة أَضْعَف من الْحَرْف السَّاكِن فَلم يمْتَنع أَن يصاحب الْحَرْف"[٥٠]، فلو وُقِع في حيرة من الأمر في ترجيح أحد المذاهب على الأُخر؛ بســـبب الأخذ بالحسبان استدلالات أصحاب المذاهب لما زعموا، أو أجوبتهم التي ساقوها لإبطال استدلالات المخالفين ولم يمكن الترجيح بينها؛ لأنّ أصـــحاب المذاهب من أفذاذ علماء العربية كما تقدم، وأقوالهم محط للأخذ والاعتبار، فالقول الفصل في ذلك يرجع الى علم الصوت الحديث عامة والى تقنية الرســـوم الطيفية والذبذبية على وجه خاص، التي جعلت الكلام يدرك بالعين كما كان يدرك بالأذن، لتبيّن أنّ المذهب الراجح منها هو مذهب سـيبويه الذي حاول ابو الفتح جاهدًا الانتصـار له، وكما هو موضّح وظاهر في الرسم الطيفي والتذبذبي[٥١] لكلمة (كَتَبَ) الآتي:

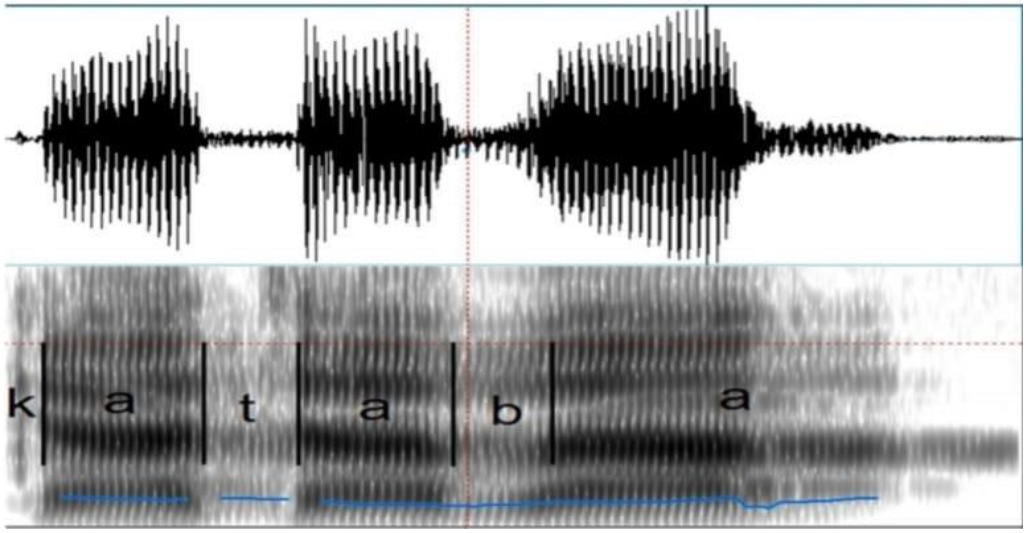

فلا يخفى على ناظر الترتيب الذي ظهر للصـوامت والصـوائت فيه، فقد سـبقت الحروف في كل مقطع منها الحركات على نحو ما هو مبيّن، فيظهر أنّ الحرف متقدم على الحركة دائما، مما يؤكد مذهب سـيبويه، ويبرهن على عقلية ابن جني الفذة، التي تمكنه من إطلاق الاحكام اللغوية الصـائبة، فلم يكن ليقطع بحكم الا بأدلة علمية تحتاج إلى طول نظرٍ منّا لنحاول الكشـف عن الحقائق التي مكنته من إصدار تلك الأحكام التي ما زال يقرها علم اللغة الحديث، والله أعلم.

وفي الختام أقول: لقد أفصحت الدراسة عن أبرز تساؤلين يتمّ طرحهما، أمّا الأول منهما: فما هو معنى البتّة عند ابن جني؟، وأمّا الثاني: فيختصّ بصـور اسـتعماله عنده، على صـور نتائج وكما يأتي: الجواب عن الأول: إنّ معنى البتَّة عند ابن جني لم يخرج عن معناه اللغوي المتفق عليه، والذي بيّنه الخليل، بقوله: "والبتة اشتقاقها من القطع، غير أنه مستعمل في كل أمرٍ لا رجعةَ فيه"[٥٢]، وقد أشبعته بحثًا ودراسة في الأطروحة الأم، والجواب عن الثاني: لقد استعمل ابن جني البتَّة على صـورتين: أمّا الأولى: فاسـتعمالها بمعنى التأبيد العام، الذي لم يُخرج عنه، كما في مسـألة: (الكسـرة، والضـمة)، لا تقعان قبل الألف البتّة؛ لاتفاق أهل الصـناعة كافة على ذلك، وأمّا الثانية: فاسـتعمالها بمعنى التأبيد الخاص، أي إنّ الحكم مقطوع به حسـب رؤيته، ومذهبه خاصة؛ لعدم اتفاق أهل الصناعة على ذلك، كما في مسألة: الحركة لا تحدث مع الحرف ولا قبله البتة، وكما تبين من الدراسة.

الهوامش والمصادر:

١ . اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، ط١، دار الفكر – دمشق, ١٤٠٣ هـ –١٩٨٣ م، عدد الأجزاء: ١، (٩).

٢٢ . الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب, ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٣، (١/ ٢٤٣).

٣ . المصدر السابق (١/ ٢٤٣ . ٢٤٤).

٤ . من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، ط١، مكتبة الفلاح, ١٩٧٨م، عدد الأجزاء: ١، (٧).

٥ . الخصائص (٢/ ١٢٧).

٦ . أنظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، حليمة أحمد عمايرة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع في عمان, ٢٠٠٥م، عدد الأجزاء: ١، (٧٢ . ٧٣).

٧ . مختصر كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، ط١، دار طويق للنشر والتوزيع, ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م، (٥١).

٨ . المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت, ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ١٨٧).

٩ . الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، وليد عبد الباقي، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة, ١٤٣٣ هـ . ٢٠١٢م، (٣٨).

١٠ . الاستشهاد والاحتجاج باللغة، الدكتور محمد عيد، ط٣، عالم الكتب, ١٩٨٨م، (٢٠٦).

١١ . صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ), ط١, دار الكتب العلمية، بيروت, عدد الأجزاء: ١٥, (٣/ ١٥٨ . ١٥٩).

١٢ . سر صناعة الإعراب، سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان, ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٣٣).

١٣ . الخصائص (٣/ ١٢٣).

١٤ . الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط٢, مكتبة نهضة مصر, ١٩٥٠م, (٤٣).

١٥ . الأصوات اللغوية (٤٥).

١٦ . ينظر مثلًا: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م، (٣٩٧ . ٣٩٨), والمنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م، (١٧), والحركات: نقطة الضعف في الدراسات الصّوتية عند العرب، فوزي حسن الشايب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٢٠: ٨٠، (٦٨), وأثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائتة عند علماء العربية القدماء، محمد أحمد سامي أبو عيد، مجلة جامعة قطر للآداب، العدد: ٢٨، ٢٠٠٦م، (٢١٦), ودروس في علم أصوات العربية، كانتينو جان، نقله إلى العربية صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٦٦م، (١٤٨).

١٧ . شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين

الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ط١, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م, عدد الأجزاء: ٦, (٥/ ٢٠٤).

١٨ . سر صناعة الإعراب (١/ ٣٤).

١٩ . ينظر: علل النحو, محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق, ط١, مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م, عدد الأجزاء: ١, (٤١٩), والبديع في علم العربية, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير, ط١, جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية, ١٤٢٠ هـ, عدد الأجزاء: ٢, (٢/ ٣٢٢), وشرح شافية ابن الحاجب, محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين, ط١, دار الكتب العلمية بيروت – لبنان, ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م, عدد الأجزاء: ٤, (١/ ٣٦), وشرح شافية ابن الحاجب, حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين, ط١, مكتبة الثقافة الدينية, ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م, عدد الأجزاء: ٢, (١/ ٢٠١), وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٠٨).

٢٠ . شرح شافية ابن الحاجب للرضي (١/ ٣٦).

٢١ . سر صناعة الإعراب (١/ ٣٤).

٢٢ . المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ط١, عالم الكتب. – بيروت, ١٤١٥ هـ . ١٩٩٤م, عدد الأجزاء: ٤, (١/ ١٥٦), وليس في كلام العرب, الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله, ط٢, مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م, عدد الأجزاء: ١, (٢٢٨), و علل النحو (١٦٠), وشرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان, ط١, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨ م, عدد الأجزاء: ٥, (١/ ١٢٩), والتعليقة على كتاب سيبويه, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي, ط١، مطبعة الأمانة في القاهرة, ١٤١٠هـ – ١٤١٧ هـ, عدد الأجزاء: ٦، (٤/ ٤٣), وأسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري, ط١, دار الأرقم بن أبي الأرقم, ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١، (٦٥), و شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٥٨).

٢٣ . الخصائص (١/ ٩٠).

٢٤ . البديع في علم العربية، (١/ ١٩).

٢٥ . سر صناعة الإعراب (١/ ٣٤).

٢٦ . شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٨٣).

٢٧ . الخصائص (٢/ ٣٢٣).

٢٨ . الخصائص (٢/ ٣٢٣).

٢٩ . سر صناعة الإعراب (١/ ٤٣)، وينظر: الخصائص (٢/ ٣٢٤).

٣٠ . ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٤٣).

٣١ . الخصائص (٢/ ٣٢٤).

٣٢ . الخصائص (٢/ ٣٢٤).

٣٣ . شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، ط١، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١، (٣١٢)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ١٩٨)، والبديع في علم العربية (٢/ ٥١١)، والممتع الكبير

في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦، عدد الأجزاء: ١، (٢٨٥)، وجامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، ١٤١٤ هـ –١٩٩٣ م، (٢/ ١٠٧).

٣٤ . سر صناعة الإعراب (١/ ٤٣).

٣٥ . الخصائص (٢/ ٣٢٤).

٣٦ . الخصائص (٢/ ٣٢٧).

٣٧ . وهو ما نجده عند سيبويه صاحب مذهب الحركة حادثة بعد الحرف من أنّ الواو من (يعد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة, ينظر: الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٤، (٤/ ٣٣٨).

٣٨ . ومن القائلين بأنّ الحركة تحدث مع الحرف أبو البقاء العكبري, وأبو حيان, ومع هذا فهما يعللان حذف الواو من (يعد) هو وقوعها بين الياء والكسرة, وهو مصداق لما أبطل به أبو الفتح دليل القائلين بأن الحركة حادثة قبل الحرف فقد وافقوا بذلك أحد مخالفيهم , ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٢، (٢/ ٣٥٣), و التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ط١، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، عدد الأجزاء: ١١، (٧/ ١٣٥).

٣٩ . الخصائص (٢/ ٣٢٧ . ٣٢٩).

٤٠ . الخصائص (٢/ ٣٢٤ . ٣٢٥).

٤١ . سر صناعة الإعراب (١/ ٤٦)، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دون طبعة، المكتبة التوفيقية – مصر، عدد الأجزاء: ٣، (١/ ٧٦).

٤٢ . الخصائص (٢/ ٣٢٦)، وقد أورد محقق سر الصناعة حاشية وجدها بأحد النسخ بخط ابن جني رحمه الله ونصها: "قد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالخصائص ما يقدح في قول أبي علي رحمه الله هذا، وأرينا أن الأثر قد يكون قبل وجود مؤثره، أعني باب، وعمبر، وشمباء"، ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٤٦) هامش رقم (٢).

٤٣ . اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦١ . ٦٢).

٤٤ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١٢٠).

٤٥ . ينظر: الخصائص (٢/٣٢٥).

٤٦ . الخصائص (٢/ ٣٢٥).

٤٧ . المصدر السابق (٢/ ٣٢٤).

٤٨ . الخصائص (٢/ ٣٢٩)، وينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٤٥).

٤٩ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١٢٠. ١٢١).

٥٠ . اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٦٢).

٥١ . عرّفه الدكتور محمد علي الخولي في كتابه: معجم علم الأصوات، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٨٢م، (٧٢)، بأنه: "رسم على ورقة بيانية يظهر على شكل خطوط متعرجة يختلف تركيزها حسب قوة الذبذبات الصوتية. ويدعوه البعض رسمًا طيفيًا. والجهاز الذي يقوم برسم الصوت يدعى مرسام الأصوات أو جهاز الرسم الطيفي. ويبين الرسم السعات النسبية للموجات الصوتية. ويستخدم في مختبر علم الأصوات التجريبي

أو المعملي".

٥٢ . العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨، (٨/ ١٠٩) (التاء والباء).